



خطاب

السيد رئيس مجلس المستشارين

الدكتور محمد الشيخ بيد الله

بمناسبة اختتام الدورة التشريعية الربعية 2011

الثلاثاء 12 يوليوز 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الدستور، يجتتم مجلس المستشارين اليوم دورته التشريعية الربيعية 2011، وهي مناسبة للوقوف على حصيلة عمل مجلسنا الموقر وإبراز المجهود الكبير الذي بذلته مختلف مكونات المجلس.

لقد تزامن اختتام هذه الدورة مع حدث تاريخي متميز شد إليه أنظار الرأي العام الوطني وتابعه الرأي العام الدولي باهتمام منقطع النظير، ويتعلق الأمر بالدستور الجديد والمتقدم الذي صوت عليه الشعب المغربي بنعم في فاتح يوليوز الجاري، والذي ي دشّن ميلاد ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية اجتماعية.

لقد جاء هذا الحدث التاريخي كتتويج لمسار إصلاحى انطلق منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، أسس

لمرجعيته الخطاب الملكي السامي لـ 9 مارس الذي حدد مرتكزات الإصلاح العميق لدستور المملكة، وكذا خطاب 17 يونيو التاريخي والذين أعطيا الضوء الأخضر لأسابيع من النقاش الجاد والمسؤول والتشاور الواسع بين جميع مكونات الشعب المغربي من أحزاب سياسية ومركزيات نقابية ومجتمع مدني وهيئات شبابية أفضى إلى هندسة دستور جديد هو انتاج تشارك واسع بين جميع الفاعلين وميثاق بين الملك والشعب سيمكن بلادنا من الالتحاق بركب نادي الدول الديمقراطية.

إن الدستور الجديد يعد تحديا جديدا يدعو مختلف الفاعلين إلى الانخراط، أكثر من أي وقت مضى، في مسلسل تطوير البنيات الاستقبالية وتحديد مكوناتها لإفراز نخب مؤهلة وقادرة على تنزيل وأجراًة الدستور الجديد لرفع تحديات المستقبل الضاغطة وجعل المواطن المغربي يشعر فعلا بالتغيير المنشود.

و بهذه المناسبة، أود الإشادة بروح المواطنة والمسؤولية التي أبان عنها المواطنون والمواطنات الذين شاركوا بكثافة في هذه المحطة التاريخية وانتصروا لهذا المشروع الذي يفتح آمالا واعدة لمستقبل ملؤه التفاؤل والثقة في غد أفضل.

لقد وجد هذا الورش التاريخي الواعد تجاوبا واسعا وترحيبا صريحا وقويا من مختلف الدول الرائدة في الديمقراطية والتي أشادت

بأجواء الشفافية وروح المواطنة والمسؤولية التي طبعت هذا المسلسل، مؤكداً على أهمية إقدام بلادنا على صياغة دستور جديد يستجيب للمعايير الدولية في هذا الميدان في جو تشاركي تسوده روح المسؤولية واستشراف آفاق المستقبل.

إن هذه المناسبة تدعونا كذلك، إلى استحضار مسلسل الإصلاحات الكبرى والأوراش التنموية المفتوحة التي همت مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والروحية والتي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والداعمة للديمقراطية بما توفره من آليات ووسائل لتحسين عيش المواطنين ومحاربة الفقر والإقصاء وإعطاء دفعة قوية للتنمية المستدامة.

ويدفعنا هذا الوضع الجديد إلى مضاعفة الجهود من أجل صيانة المكتسبات والدفاع عن القضايا الوطنية والمصيرية لبلادنا.

لقد تزامن هذا الحدث التاريخي مع حصول البرلمان المغربي على وضع "شريك من أجل الديمقراطية" من لدن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بتاريخ 21 يونيو 2011 بstrasبورغ، والذي يرفع من سقف مسؤولياتنا اتجاه شريك استراتيجي تتوفر لديه على وضع متقدم خصوصاً ونحن البلد الوحيد في جنوب البحر الأبيض المتوسط الذي احتل هذه المكانة.

السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن من شأن التحولات الديمقراطية العميقة التي نعيشها اليوم والتي كرسها الدستور الجديد، أن تساهم في تحصين وحدة بلادنا وتكريس جدية ومصداقية مقاربتنا لحل النزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية عبر اقتراح الحكم الذاتي الموسع الذي لقي تجاوبا واسعا من لدن مجلس الأمن ومن طرف الدول العظمى.

وفي نفس السياق، فإن بلادنا ما فتئت تحث الشقيقة الجزائر من أجل إعادة بناء الثقة بين البلدين وإعطاء دينامية لعلاقات التعاون الثنائية في أفق بناء الاتحاد المغربي كخيار استراتيجي لمواجهة التحديات المستقبلية المشتركة.

وقبل استعراض حصيلة هذه الدورة، اغتنم هذه المناسبة لأنوه بالجهود الحميدة المبذولة من قبل مختلف مكونات المجلس، من مكتب، ورؤساء الفرق، ورؤساء اللجن الدائمة، والأطر الإدارية من أجل تطوير الإنتاج التشريعي والرقابي والدبلوماسي وتلميع صورة مؤسستنا والرقى بأدائها.

السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على مستوى التشريع، سجلت حصيلة دورة أبريل 2011 موافقة المجلس على 38 نصا تشريعا مقابل موافقته على 20 نصا تشريعا خلال دورة أبريل 2010.

وبغض النظر عن الجانب العددي، فإن النصوص التشريعية الموافق عليها خلال دورة أبريل 2011 ذات أهمية بالغة من الناحية النوعية، حيث تدرج في إطار الاختيارات التي دأب المغرب بكل مؤسساته الدستورية على تكريسها والتي تهم المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية إلى جانب العلاقات الدولية.

ويأتي في مقدمة هذه النصوص التشريعية البالغة الأهمية، مشروع قانون رقم 12.11 يتعلق بتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية العامة ومشروع قانون رقم 15.11 يتعلق بالمعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة بعد مراجعتها بصفة استثنائية، و قد جاء في سياق التدابير التمهيدية اللازمة لتنظيم الاستفتاء الشعبي حول مشروع الدستور الجديد للمملكة المغربية في فاتح يوليوز 2011.

كما وافق المجلس على نصوص تشريعية أخرى لا تقل أهمية، ويتعلق الأمر بقانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات الذي يهدف إلى تحديد المبادئ والأهداف الأساسية لعمل الدولة في مجال الصحة وتنظيم المنظومة الصحية تلبية لحاجيات السكان في المجال الصحي وتكريسا للالتزامات بلادنا في إطار الاتفاقيات الدولية، كما وافق المجلس على مشروع قانون يتعلق بالنجاعة الطاقية الذي يهدف إلى حسن استعمال موارد الطاقة وتفادي التبذير والتخفيف من تكلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني.

وفي المجال الاجتماعي، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 19.10 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع العمومي للصحة يرمي إلى تقديم خدمات اجتماعية وترفيهية ورياضية بالنسبة للعاملين بمصالح وزارة الصحة والمؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتها.

وفي المجال القضائي، وافق المجلس على مجموعة من النصوص التشريعية الهادفة إلى إصلاح القضاء مع إعطاء الأهمية للجانب الاجتماعي وذلك من خلال إحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل.

وفي إطار التداول التشريعي بين مجلسي البرلمان، وافق مجلس المستشارين على جملة من النصوص التشريعية في إطار قراءة ثانية همت نقل البضائع الخطرة عبر الطرق وبيع السمك بالجملة وتدابير الحماية التجارية والنظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية وغيرها من النصوص التشريعية.

كما وافق المجلس على مشاريع قوانين يوافق بموجبها من حيث المبدأ على اتفاقيات وأنظمة أساسية وافقت عليها المملكة المغربية تم تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل والوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية وبروتوكول خطة التعرّيف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية.

وبهدف المحافظة على الأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، وافق المجلس على مشروع قانون يتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي وبإحداث الوكالة المكلفة بمراقبتهمما والذي يهدف إلى وضع نظام قانوني للترخيص والمراقبة والتفتيش في المجالين المذكورين.

وفيما يتعلق بحصيلة الجلسات العمومية برسم الدورة الربيعية التي نتشرف بإعلان نهايتها، فقد بلغ عددها 21 جلسة، في حين سجلت هذه الدورة نشاطا ملحوظا لعمل اللجن الدائمة التي بلغ

عدد اجتماعاتها منذ بداية الدورة 44 اجتماعا، استغرق ما يفوق 118 ساعة من العمل.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، عمل السادة المستشارون عبر آلية الأسئلة الشفوية، على مساءلة أعضاء الحكومة ومتابعة ومواكبة مختلف القضايا والانشغالات التي تستأثر باهتمامات مختلف شرائح المجتمع في جميع المجالات وعلى كافة المستويات المحلية والجهوية والوطنية. وقد همت في محاورها قضايا تتعلق بـ: الموسم الفلاحي، وإضراب رجال التعليم، والإعلام العمومي، وتقييم اتفاقيات التبادل الحر، والاستعدادات الحكومية لاستقبال أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وحصيلة تطبيق مدونة السير، وإضراب موظفي المحافظات العقارية.

وفي هذا الإطار، بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال هذه الدورة 253 سؤالاً أجابت الحكومة عن 232 سؤالاً، في حين بلغ عدد الأسئلة الكتابية المطروحة 41، أجابت الحكومة عن 38 سؤالاً.

و تفعيلا لدوره الرقابي وبمبادرة من جميع الفرق، تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير الذي أثرت في شأنه العديد من الأسئلة المتعلقة بتسييره وأدائه، والتي

تمت إثارها بمناسبة تقديم مشروع قانون يتعلق بتحويل المكتب إلى شركة مساهمة.

وفي مجال العلاقات الخارجية، فقد كانت حصيلة مجلس المستشارين متميزة على مستوى أنشطته الخارجية. وهكذا استقبلت رئاسة المجلس مجموعة من الوفود الشقيقة والصديقة منها: رئيس الجمعية الوطنية للجمهورية الفرنسية، ورئيس مجلس الشيوخ البلجيكي، ونائب رئيس مجلس النواب الشيلي، والأمين العام لحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية بفرنسا، ووفد برلماني كولومبي، ووفد يضم موظفي البرلمانات الفرنكوفونية المتوسطة يمثل كلا من المغرب والجزائر ولبنان وفرنسا وموريتانيا، و نائب عن حزب العمال بمجلس الشيوخ البرازيلي، والكاتب العام للغرفة العليا برلمان جمهورية ألمانيا الاتحادية، ورئيس إدارة مسلمي القوقاز، ووفد صحفي من جمهورية روسيا الفيدرالية، ووفد يضم سيدات أعمال مغربيات ورجال أعمال كبيكيين من كندا، ورئيس مجموعة برلمانات دول أمريكا والكاريبي بالإتحاد البرلماني الدولي، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية البولونية- المغربية.

كما استقبلت الرئاسة سفراء العديد من الدول الصديقة والشقيقة (السنغال، باكستان، مالي، والجزائر).

أما في ما يخص مساهمة مجلس المستشارين في لقاءات الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية، فقد تميزت هذه الدورة بمشاركة العديد من الوفود في مختلف أنشطة هذه المنظمات، والتي همت: الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للإسكان.

إضافة إلى مشاركة وفدين هامين يضمنان رئيس مجلسكم الموقر، في أشغال المنتدى البرلماني المنعقد على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول الدول الأقل تقدما باسطنبول، وأشغال المرحلة الثالثة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بstrasbourg.

وفي إطار انفتاح مجلس المستشارين على محيطه الخارجي، استقبلت المؤسسة 478 زائرا منهم طلبة وباحثين أكاديميين مغاربة وأجانب وممثلي هيئات مهنية وجمعيات ومنتديات شبابية ومدنية...

وعلى مستوى الشؤون الإدارية، واصل مجلس المستشارين اهتمامه بمختلف الأوراش الإصلاحية التي تهم تطوير وعصرنة

هياكله لتستجيب لحاجيات المجلس. وقد صدر بالجريدة الرسمية
منظام المجلس لأول مرة سيعطي دفعة قوية لإدارة المجلس للعمل في
جو تسوده الشفافية وتوضيح المسار الإداري للأطر العاملة في
هذه المؤسسة.

وفي نفس السياق، تم سن مقترح قانون خاص بالنظام
الأساسي لموظفي مجلس المستشارين يوجد الآن تحت الدرس لدى
اللجنة المختصة.

ويسعدني بعد استعراض حصيلة هذه الدورة، أن أتوجه
من جديد بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير الأول المحترم على
تعاونه مع مجلسنا الموقر وإرادته الصادقة في تطوير علاقات المجلس
مع الحكومة خدمة لمصالح بلادنا العليا وتدعيمها لاختيارنا
الديمقراطي.

وشكري موصول أيضا، للسادة أعضاء الحكومة على ما
لمسناه فيهم من اهتمام بشؤون مجلسنا وتفهم وتجاوب مع السيدات
والسادة المستشارين المحترمين وللسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع
البرلمان الذي مافتئ يقوم بجهود محمودة لمواكبة تطور أداء مجلسنا
الموقر.

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة
المستشارين المحترمين، أعضاء مكتب المجلس، منوها بجهودهم

وإخلاصهم والتزامهم وحرصهم على تدبير شؤون مجلس المستشارين في أجواء تطبعها المسؤولية وروح الانسجام والتكامل ونكران الذات.

والشكر موصول كذلك، للسيدة وللسادة المستشارين المحترمين رؤساء الفرق ورؤساء اللجن الدائمة على دورهم الحيوي وحضورهم المستمر وما يتحلون به من صبر وانضباط، وهو ما جعل المجلس يحتل موقعا متقدما داخل مشهدنا السياسي.

و يسعدني بنفس المناسبة، أن أتقدم بتحيات التقدير والتنويه إلى جميع أطر وموظفي مجلس المستشارين، بمختلف درجاتهم ومواقعهم، على ما يقومون به من جهد والتزام وتفاني في أداء مهامهم لتطوير مؤسستهم المحترمة.

ونفس الشكر لمختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية والمكتوبة على ما تقوم به من عمل جبار في تقريب صورة وأنشطة مجلسنا الموقر إلى الرأي العام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.